

# المطلب الثاني: سبب تعدد الروايات عن الإمام أحمد وكثرة الاختلاف عنه

إنك بعد أن تقرأ في المطبوع من مسائل الإمام التي أشرنا إليها آنفا، يتضح لك حرص أولئك التلاميذ على الأخذ عن هذا الإمام، وبحثهم عن قوله في الواقع أو في المسائل التي يقدر وقوعها؛ لاستفادة الطالب من استاذه، ويعرف ما لديه في هذه المسائل التي لا يحضره دليلها، أو تختلف فيها عنده الآراء، وتعرف أيضاً دقة السائل في التعبير عن ما أشكل عليه، ونظرًا لتوافق الأجرية وتقاربهما في الصياغة يتضح أن السائل أثبت عبارة شيخه كما سمعها دون تغيير فيها غالباً. ثم إن هذا الإمام عرف بتورعه وتحريه في الجواب، وتوقفه في الفتوى وعدم تسرعه، تحرجاً وتخوفاً من القول على الله بلا علم، فإن أغلب ما ينقل عنه من العبارات في الممنوع: لا ينبغي هذا، أو لا يصلح، أو أنا مستحبه، أو هو قبيح، أو لا أراه، أو أكره ذلك، أو لا يعجبني، أو لا أحبه، أو لا أستحسن، وهكذا يقول في المطلوب: هذا أحب إلىّي أو أعجب، أو أنا أحب هذا، أو هذا أحسن، أو ما أحسنه، أو لا بأس به، أو أخشى أو أخاف أن يكون كذا، أو يجوز أو لا يجوز، ونحو ذلك، فأما التصريح بالإيجاب، أو التحريم فقليل في الرواية عنه إلا مع قوّة الدليل، ولعله يستحضر دائمًا قول الله تعالى: {وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ الْسِّنَّتُكُمُ الْكَذَّابُ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لَقَاتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذَّابَ} الآية. ثم هو كثيراً ما يجيب على الأسئلة بالنص الصريح في الحكم من آية أو حديث، اكتفاء بإيراده عليها عن البيت فيها بحكم، وقد يقتصر على ذكر جواب من سبقه فيها من صحابي أو تابعي مما يكون رمزاً لاختياراته كما يظهر ما ذكرنا عنه كله بالتتبع لأجوبته في مسائل ابنه عبد الله، ومسائل أبي داود، ومسائل ابن هانئ، وأجوبته الموجودة في أثناء كتاب الفقه وغيرها. ولعل هذه الأمور أسباب كثرة الأقوال وتنوع الروايات عنه في المسألة الواحدة؛ حيث يروى عنه أحياناً ثلاث روايات أو أكثر، وقلّ أن توجد مسألة مجالها الاجتهد، أو فيها اختلاف إلا وعنه فيها روايات فأكثر، ثم إنه يفتى في كل وقت بما يناسبه كعادة المجتهد، أو بما يناسب السائل وبطريق حاليه، فالبعض يناسبه التخفيف والرخصة، بينما يناسب آخر التغليظ، أو ذكر الحكم الصريح، كما أن المفتى قد يحضره دليل للمسألة أو يتراجع عنده في بعض الأحيان، وفي حين آخر يغيب عنه ذلك الدليل، أو يظهر له ضعف دلالته، فتختلف الأجرية بهذه الأسباب، مما يسبب كثرة الروايات التي يطعنها المتأخر متباينة، فينقلها كأقوال لذلك الإمام وحده، مع إمكان الجمع بينها أو تداخلها، ولا شك أن أسباب هذا الاختلاف جلية. وقد ذكر ابن القيم في أول المجلد الثالث من (إعلام المؤمنين) أمثلة كثيرة لاختلاف الفتوى باختلاف الأوقات والأمكنة والأحوال والتيّارات والعادات، وأن المعن يناسب في بعض الأحيان أو البعض الأشخاص، ويناسب الترخيص أو التوسيع في حين آخر، أو لشخص مغاير انظر المجلد الثالث من أوله إلى (ص 64) حيث ذكر ثمانية أمثلة وشرحها يتسع. فإن المفتى كثيراً ما يعتبر حالة السائل وضرورته إلى التخفيف في المسألة التي لا يوجد فيها نص قاطع، فيجتهد ويفتي بما هو أخف وأسهل في حفظه، كما أنها قد تتعارض عنده الأدلة ظاهراً، فيقتصر على ذكر الحديث أو الآخر الفلاني، ويتترك ذكر ما عارضه، فينقل السامع ذلك مذهبًا، كما أنه قد يتراجع عند المفتى أحد الدليلين في وقت من الأوقات فيقول به، ثم تجري المسألة في وقت آخر فيتراجع فيها الدليل الثاني فيقول به، كما أن الجواب قد يقصد به موافقة القائلين به من العلماء الأكابر، وإن خالف نصاً مسؤولاً، قال الجمهور بخلافه، كما أن كثيراً من الرواية قد يخطئ في النقل أو يقع منه لهم أو سهو، أو عدم فهم للجواب، فيخطئه العلماء، ويكون شذوذه ومخالفته للجمهور في نقل جواب هذه المسألة مبرراً للجزم بتحطّته، فلهذه الأسباب وغيرها كانت الروايات في مذهب الإمام أحمد -رحمه الله- أكثر من سائر الأئمة، فإن الإمام مالك بن أنس -رحمه الله- أثبت في أثناء موطئه ما يقوله به وبختاره في المسائل والواقع، وكتب بقية ما يتعلق بمذهب الإمام سحنون عن ابن القاسم في المدونة، وكذا الشافعي -رحمه الله- فإنه كتب الكثير من الرسائل في مواضع شتى، وكتب عنه تلاميذه كالربيع والبويطي والمرزنجي بقيتها، فأصبحت اختياراته متبعة محصورة لا يوجد فيها اختلاف إلا قليلاً، أما أبو حنيفة -رحمه الله- فهو أقدم الأئمة، وقد اشتهر بفقهه وفهمه، وتعليله لما يقوله، ولم يكتب شيئاً من أجوبته ولا اختياراته يوجد له مسند صغير مطبوع بها ملخص الأدب المفرد للبخاري، لكن ذكر الزركلي في الأعلام أنه جمعه تلاميذه، وينسب إليه الفقه الأكبر في العقيدة مطبوع، قال الزركلي : ولم تصح النسبة، وذكر أن له رسالة في الفقه صغيرة تسمى (المخارج) توجد مخطوططة، والله أعلم. وإنما كتبها أصحابه أبو يوسف ومحمد بن الحسن اللذان تتبعاً أجوبته في حينها، واستوعب كل منهما ما ظفر به منها، فقل الخلاف عنه، بخلاف تلاميذه الإمام أحمد فإنه لم يجرؤوا على كتابة أقواله أمامه إلا ما ندر، حيث منعهم من تقليله وأمرهم أن يأخذوا من حيث أخذ، ولكن بعد أن اشتهر بالفضل والورع، وبعد أن رأوا كثرة من يجله ويحترمه ويحبه ويرغب في القول بما يقوله، ويبحث عن أجوبته و اختياراته، فلا جرم كتب عدد كبير منهم ما حفظه واستحضره واستطهره من تلك الأجرية، فمن ثمّ وقع الاختلاف الكبير بينهم، للأسباب التي ذكرناها آنفاً، وإذا كان قد وقع خطأً من فرد منهم، فإنه نادر وقليل جداً، وسيبقي الاعتماد على الذاكرة، مع طول العهد بالكلام المسموع، وكثرة الأسئلة أو عدم الفهم للسؤال، أو فوات بعض الجواب أو نحو ذلك، وإنما ليس أحد من أولئك الرواة متهمًا بالقول عليه أو التحرش في الكتابة عنه، فيما منهم إلا من هو عالم شهير، موصوف بالديانة والصيانة، والصدق والعلم، والحرص على الاستفادة، وأنه من أخص تلاميذ الإمام أحمد وأقربهم منه، وأكثرهم له ملازمة، وما إلى ذلك، كما في تراجمهم في الطبقات وغيرها، والله أعلم.